التحليل الاقتصادي لأداء سوق القمح في جمهورية مصر العربية

د/ صلاح محمود عبد المحسن عرفه
باحث أول– معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

مقدمة:

يُعد القمح من أهم الحبوب الغذائية ، إذ يمثل العنصر الأساسي في غذاء الإنسان. وتحرص الدول دائما على زيادة إنتاج القمح بهدف زيادة طول فترة كفاية الإنتاج وتناقص فترة تغطية الواردات للاستهلاك المحلي. ويُعد تحقيق هذا الهدف مؤشراً جيداً في صالح الاقتصاد القومي، إذ يُمكن من خلاله تقليل الاعتماد على الخارج من ناحية وتخفيف العجز في الميزان التجاري من ناحية أخرى .

ومنذ عام ١٩٩١ ومع التحرر الاقتصادي تغيرت معالم السياسة التسويقية لمحصول القمح، حيث أصبح للمزارع الحرية في إنتاج وتسويق هذا المحصول، فضلاً عن تشجيع الدولة للمُزارع بزراعة وتوريد هذا المحصول لمنافذها الرسمية عبر أنحاء الجمهورية وذلك بإعلانها عن أسعار ضمان لشراء هذا المحصول تزيد عن السعر العالمي في بعض الأحيان، إذ بلغ سعر الشراء نحو ٤٢٠ جنيهاً للأردب عام ٢٠١٤. وعلى جانب آخر ما زالت الدولة تقدم القمح مدعما للمستهلك في صورة خبز، وذلك عبر منظومة الخبز المتبعة حالياً.

ويحتل القمح مكانة اقتصادية هامة في الزراعة المصرية، حيث يمثل نحو ١٤,٨% من إجمالي قيمة الإنتاج النباتي، ونحو ٣٧,٦ %، ٤٩,٦%من إجمالي المساحة المزروعة والموسم الشتوي على الترتيب. ويزرع محصول القمح فى الأراضى القديمة والجديدة المستصلحة على حد سواء، حيث بلغت المساحة المزروعة بهذا المحصول حوالى ٣,٣٧ مليون فدان منها ٢,٧٥ مليون فدان في الأراضى القديمة أنتجت حوالى ٧,٩ مليون طن، و نحو ٠,٦٢ مليون فدان في الأراضي الجديدة أنتجت حوالى ٠,٦٢ مليون طن وفقا لبيانات عام ٢٠١٤ (٥).

مشكلة البحث:

يعتبر مواجهة الطلب المتزايد على القمح أحد أهم أولويات السياسة الزراعية المصرية الحالية، ونظراً لعدم قدرة السوق المحلي من القمح على مواجهة هذا الطلب المتزايد تنشأ الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ، مما يؤدى لزيادة الاعتماد على السوق الخارجى لسد الاحتياجات من القمح، وهنا تنشأ مشكلة أخري هى الخضوع للاستيراد بالشروط التى تُمليها الأسواق المُصدرة، مما يترتب عليه زيادة العبء على ميزانية الدولة، ومن ثم زيادة درجة المخاطرة المرتبطة بتلك الأسواق من ناحية أخرى. وعلى جانب آخر وبالرغم مما انتهجته الدولة من سياسات سعرية وتسويقية فيما يتعلق بالتوريد الاختياري لمحصول القمح، متمثلة في رفع سعر الأردب ليقارب بل يزيد عن السعر العالمي ، إلاّ أن الكميات الموردة لا تتناسب مع هذه الأسعار أو حتى مع الزيادة في الإنتاج، حيث لا تزيد الكميات الموردة عن٤٠% من الإنتاج الكلي.

هدف البحث:

يهدف البحث بصفة أساسية إلى التحليل الاقتصادي لسوق القمح المصري، ويتبع هذا الهدف عدة أهداف فرعية ومن أهمها دراسة العوامل المرتبط بأداء النظام التسويقي للقمح في مصر، ومن ثم تقييم هذا الأداء التسويقي. كما يهتم البحث بدراسة درجة المخاطر التي تواجه سوق القمح المنتج محليا، وأثر التحولات السوقية العالمية لمحصول القمح على الواردات المصرية من هذا المحصول.

الإطار التحليلى للدراسة ومصادر البيانات:

اعتمدت البحث على أسلوبى التحليل الوصفى والكمى لبيان المتغيرات موضع الدراسة، حيث استخدم أسلوب المتوسطات والنسب المئوية لحساب التوزيع المكانى لإنتاج القمح. كما تم تقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام للمتغيرات موضع البحث.

ولقياس أثر كلا من المساحة والإنتاجية على إنتاج القمح فى مصر فقد تم استخدام النموذج المكـون من المعادلات التالية (١٠)

التأثير المنفصل للمساحة على كمية الإنتاج $IA = (A_iP_o - A_oProd_o)$

التأثير المنفصل للإنتاجية على كمية الإنتاج $IProd = (A_oP_i - A_oP_o)$

التأثير المنفصل العام لتغير كمية الإنتاج $IT = IA + I\ prod.$

التأثير المشترك للمساحة مع الإنتاجية $(A_iProd_i - AoProd_i)-(A_iProd_o - A_oProd_o)$

$$IT = IA + IProd + (A_iProd_i - A_oProd_i) - (A_iProd_o - A_oProd_o)$$

التأثير المتتابع العام لتغير كمية الإنتاج.

حيث: A_0 ، A_1 المساحة فى سنة الأساس وسنة المقارنة على الترتيب.

$Prod_0$،$Prod_1$ الإنتاجية فى فترة الأساس (١٩٩٦-٢٠٠٠)، وفترة المقارنة (٢٠١٠-٢٠١٤).

ولحساب الهوامش التسويقية (المطلقة والنسبية) فقد استُخدمت المعادلات التالية:

- الهامش التسويقى المطلق بين سعرى الجملة والمنتج = سعر الجملة – سعر المنتج
- الهامش التسويقى النسبى بين سعرى الجملة والمنتج = $\frac{\text{سعر الجملة – سعر المنتج}}{\text{سعر الجملة}} \times ١٠٠$
- الهامش التسويقى المطلق بين سعرى التجزئة والجملة = سعر التجزئة – سعر الجملة
- الهامش التسويقى النسبى بين سعرى التجزئة والجملة = $\frac{\text{سعر التجزئة – سعر الجملة}}{\text{سعر التجزئة}} \times ١٠٠$

ولحساب نصيب المنتج والوسطاء (تاجر الجملة والتجزئة) فى جنيه المستهلك فقد استُخدمت المعادلات التالية:

- نصيب المنتج فى جنيه المستهلك = سعر المنتج ÷ سعر التجزئة × ١٠٠
- نصيب تاجر الجملة فى جنيه المستهلك = سعر الجملة – سعر المنتج ÷ سعر التجزئة × ١٠٠
- نصيب تاجر التجزئة فى جنيه المستهلك = سعر التجزئة – سعر الجملة ÷ سعر التجزئة × ١٠٠

ولتحليل الأداء السوقى للقمح فى مصر فقد اعتمدت الدراسة على معيارين هما:

الأول: العلاقات السعرية، حيث تم استخدام دالة الانحدار البسيط للهامش السعرى بين سعرى المزرعة والجملة، وسعرى الجملة والتجزئة كمتغير تابع لكلا من المتغيرات التفسيرية سعر الجملة وسعر التجزئة على الترتيب وذلك وفقاً للنموذج التالى(١٦): $M_i = \alpha + \beta P_i$

حيث أن: M_i = الهامش السعرى بين سعرى المزرعة والجملة، وسعرى الجملة والمستهلك

α = معامل ثابت الدالة ، وهو عبارة عن قيمة M_i عندما P_i = صفر

β = معامل الاستجابة المقدر، وهو يقيس الأثر الحدى The Marginal Effect لـ P_i على M_i

P_i = سعر الجملة أو سعر المستهلك بالجنيه/للطن.

ومن هذا النموذج يتم تقدير مرونة الطلب المشتق (طلب المزرعة وطلب الجملة) من مرونة طلب المستهلك (الطلب الأولى) من خلال النموذج التالى:

$$E_{di} = E_{ri}\left(1 - \frac{\alpha}{(1-\beta)P_{ri}}\right)$$

حيث أن: E_{di} = مرونة الطلب المشتق (طلب المزرعة أو الجملة)

E_{ri} = مرونة الطلب الأولى (طلب المستهلك)

الثانى: قياس الكفاءة التسويقية، وقد تم استخدام المعادلة التالية (٩) :

$$ME = 100 - \left[\frac{P_{dw}}{C_w + P_{dw}} \times 100\right]$$

حيث أن: ME = الكفاءة التسويقية لمحصول القمح

P_{dw} = الفرق بين سعر المستهلك وسعر المنتج للطن (بالجنيه)

C_w = تكاليف إنتاج الطن (بالجنيه).

وللتعرف على طبيعة العلاقة للعوامل المؤثرة على الكفاءة التسويقية لمحصول القمح في مصر، تم تقدير دالة التكاليف التسويقية [٧]، باستخدام طريقة المربعات الصغرى في صيغتها اللوغاريتمية كالتالي:

$$Ln(E) = \alpha + \ln x_1 - \ln x_2 + \ln x_3$$

حيث: $\ln(E)$ = الكفاءة التسويقية $\ln x_1$ = السعر المزرعي بالجنيه للأردب

$\ln x_2$ = سعر التجزئة بالجنيه للأردب $\ln x_3$ = تكاليف الإنتاج بالجنيه للأردب

ولحساب التقلبات فى إنتاج القمح فى مناطق إنتاجه فقد استخدم معيار معامل الاختلاف وهو يساوى:

$$\text{معامل الاختلاف [٤] (C.V)} = \frac{\text{الانحراف المعيارى (S.D)}}{\text{المتوسط } (\bar{x})} \times ١٠٠$$

حيث

$$S.D = \sqrt{\frac{\sum (x - \bar{x})^2}{n-1}}$$

وقد اعتمدت الدراسة على البيانات والمعلومات المختلفة التى يصدرها قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وبيانات منظمة الأغذية والزراعة(الفاو)، وبيانات الـــ Comtrade ، وهيئة السلع التموينية بوزارة التموين والتجارة.

نتائج البحث

أولاً: أداء النظام التسويقي لمحصول القمح في مصر:

١. المستوى الكلي للإنتاج : تشير بيانات جدول رقم (١) بالملحق إلى تزايد الإنتاج الكلى من القمح المنتج محلياً من حوالى ٥,٧٤ مليون طن عام ١٩٩٦ إلى حوالى ٩,٢٨ مليون طن عام ٢٠١٤ ، وبنسبة زيادة تقدر بنحو ٦١,٨% مقارنة بعام ١٩٩٦. وترجع هذه الزيادة بصفة أساسية إلى الزيادة فى المساحة المزروعة ثم الإنتاجية الفدانية والتى ارتفعتا بنسبة ٤٠,٢%، ١٥,٥% فيما بين عامي ٢٠١٤، ١٩٩٦ على الترتيب. وبتقدير الاتجاه الزمنى العام لمساحة وإنتاجية وإنتاج القمح فى مصر ، يتبين من النتائج الواردة بجدول(١) أنها أخذت اتجاهاً متزايداً وبمعدل تغير سنوى بلغ نحو ٢,٢%، ٠,٤%، ٢,٢٦%، للمتغيرات السابقة على الترتيب. هذا وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لهذه الزيادات عند مستوى معنية ٠,٠٥ للإنتاجية، ومستوى معنوية ٠,٠١ للمساحة والإنتاج على الترتيب.

جدول (١): معالم تقديرات الاتجاه الزمنى العام للمساحة والإنتاجية والإنتاج المحلي لمحصول القمح خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٤)

البيان	المتوسط	ثابت المعادلة	معامل الانحدار	قيمة F المحسوبة	معامل التحديد	معدل التغير السنوى(%)
المساحة (مليون فدان)	٢,٧٨	٢,١٥**	٠,٠٦٢	٩٢,٩	٠,٨٥	٢,٢
الإنتاجية(طن/فدان)	٢,٦٦	٢,٥٦*	٠,٠١١	٤,٣١	٠,١٦	٠,٤
الإنتاج (مليون طن)	٧,٤١	٥,٤٦**	٠,١٩٤	٨٩,٠	٠,٨٤	٢,٦

(*) ، (**) تشير إلى المعنوية عند المستوى الإحتمالي ٠,٠٥ ، ٠,٠١ على الترتيب

المصدر: حسبت من بيانات جدول رقم (١) بالملحق.

٢. التوزيع المكانى للإنتاج: تنتشر زراعة القمح فى جميع محافظات الجمهورية، وخاصة فى محافظات الوجه البحرى، ويقل انتشارها بصفة عامة بالاتجاه إلى محافظات مصر العليا، ويُعد هذا أمراً منطقياً يتمشى مع الظروف الجوية الملائمة. ويتضح من جدول رقم (٢) أن الرقعة المزروعة بالقمح فى كل من: الوجه البحرى ومصر الوسطى ومصر العليا تمثل نحو ٥٠,٩%، ٢٦,١%، ١٩,٦% من جملة الرقعة المزروعة بالقمح بالجمهورية والمقدرة بحوالى ٣,٢ مليون فدان ، كما تمثل نحو ٥١%، ٢٧,١%، ١٩,١%

على الترتيب من كمية الناتج والمقدر بحوالى ٨,٦ مليون طن كمتوسط للفترة (٢٠١٠-٢٠١٤). وتُعد محافظات: الشرقية، البحيرة، الدقهلية ، المنيا ، كفر الشيخ، أسيوط، الفيوم، سوهاج، الغربية أهم المحافظات المنتجة للقمح بصفة عامة ، حيث تمثل مجتمعة نحو ٦٢,٨%، ونحو ٦٤,٣%، من جملة الرقعة المزروعة وكذلك كمية الإنتاج وذلك كمتوسط للفترة السابق ذكرها.

هذا وتجدر الإشارة إلى تفاوت الإنتاجية الفدانية للقمح وفقاً للمنطقة المزروعة بها، ويمكن القول عموماً أن محافظات المنوفية والجيزة والمنيا والغربية والبحيرة والدقهلية هى أعلى المحافظات من حيث متوسط الإنتاجية الفدانية، إذ بلغت حوالى ٣,١٢، ٢,٩، ٢,٨٩، ٢,٨٧، ٢,٨٥، ٢,٨ طن/فدان على الترتيب كمتوسط للفترة (٢٠١٠-٢٠١٤). (جدول رقم ٢).

جدول(٢). الأهمية النسبية لأهم المحافظات المنتجة للقمح فى مصر كمتوسط للفترة (٢٠١٠-٢٠١٤).

البيان	المساحة		الإنتاجية	الإنتاج	
المحافظة	ألف فدان	%	طن/فدان	مليون طن	%
الشرقية	٤١٧,٢	١١,٩	٢,٥٧	١٠٧٣,٩	١١,٤
البحيرة	٣٢٦,٤	٩,٣	٢,٨٥	٩٢٩,٧	٩,٩
الدقهلية	٢٩٨,٨	٨,٥	٢,٨	٨٣٦,٢	٨,٩
المنيا	٢٢٣,٤	٦,٣	٢,٨٩	٦٤٥,٤	٦,٩
كفرالشيخ	٢٣٩,٣	٦,٨	٢,٦٥	٦٣٤,٥	٦,٧
أسيوط	١٨٩,٢	٥,٤	٢,٧٥	٥٢٠,٢	٥,٥
الفيوم	١٨٢,٢	٥,٢	٢,٧	٤٩١,١	٥,٢
سوهاج	١٨١,٢	٥,٢	٢,٦٥	٤٨٠,٤	٥,١
الغربية	١٥١,٨	٤,٣	٢,٨٧	٤٣٦,١	٤,٦
المنوفية	١٢٥,٤	٣,٥٦	٣,١٢	٣٩٣,٦	٤,٢
الجيزة	٤٢,١	١,٢	٢,٩	١٢٢,٢	١,٣
وجه بحرى	١٧٩٠,٥	٥٠,٩	٢,٦٨	٤٧٩٨,٤	٥١
مصر الوسطى	٩١٧,٣	٢٦,١	٢,٧٧	٢٥٤٣,٩	٢٧,١
مصر العليا	٦٩٠,٧	١٩,٦	٢,٦	١٧٩٦,٩	١٩,١
إجمالى الجمهورية	٣٥١٨,٢	١٠٠	٢,٦٧	٩٤٠١,٨	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى – قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعى، أعداد متفرقة.

٣. أوجه استخدامات القمح المتاح في مصر: يوضح الشكل (١) المسار التسويقي لمحصول القمح في مصر، سواء المنتج محليا أو المستورد من قبل الهيئة العامة للسلع التموينية والقطاع الخاص، مرورا بالمطاحن، وحتى وصوله للمستهلك النهائي سواء في صورة دقيق أو منتجاته. ويتوزع المتاح للاستخدام من القمح في مصر وفقا لأوجه استخدامه، ويوضح الجدول (٣) أن إجمالي المتاح للاستخدام من القمح البالغ ١٦,٢ مليون طن ، وجه منها ١٩٥,٥ ألف طن كتقاوي، وحوالي ٢,٩١ مليون طن فاقد في كافة مرحل الإنتاج والتداول، وبما يعادل نحو ١٨% من المتاح للاستخدام، وبالتالي يصبح المتبقي للمتاح لغذاء الإنسان، والموجه للمطاحن لإنتاج الخبز حوالي ١٣,١ مليون طن، والذي يعطي غذاءا صافيا يقدر بحوالي ١٠,٦٦ مليون طن، بنسبة استخراج ٨١,٦%، وذلك كمتوسط للفترة (٢٠١٠-٢٠١٣).

جدول(٣): المعروض السوقي من القمح (بالألف طن)وأوجه استخداماته كمتوسط للفترة (٢٠١٠-٢٠١٣)

البيان	المتاح للإستخدام (*)	التقاوي	الفاقد	المتبقي لغذاء الإنسان	الغذاء الصافي(**)
٢٠١٠	١٤٩٧٨	١٨٣	١٨٧٢	١٢٩٢٣	١٠٥٤٠
٢٠١١	١٦٨٧٨	١٩٠	٣٣٧٦	١٣٣١٢	١٠٨٥٧
٢٠١٢	١٥٦٥٧	٢٠٤	٣١٣١	١٢٣٢٢	١٠٠٥٠
٢٠١٣	١٧٢١٠	٢٠٥	٣٢٧٥	١٣٧٣٠	١١١٩٨
المتوسط	١٦١٨٠,٧	١٩٥,٥	٢٩١٣,٥	١٣٠٧١,٧	١٠٦٦١,٣

(*) حُسب على أساس أن متوسط الإنتاج(٨٤٤٨,٧) ألف طن، مضافا إليه الواردات (٨٠٤٤) ألف طن) ، مطروحا منهما الصادرات (١١٣,٧٥)ألف طن، وفرق المخزون (١٩٨,٢٥) ألف طن.

(**) قدر كنسبة من المتبقي لغذاء الإنسان بمعامل استخراج ٨١,٦%.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة ، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي، أعداد متتالية.

شكل رقم (١): المسار التسويقي لمحصول القمح في مصر

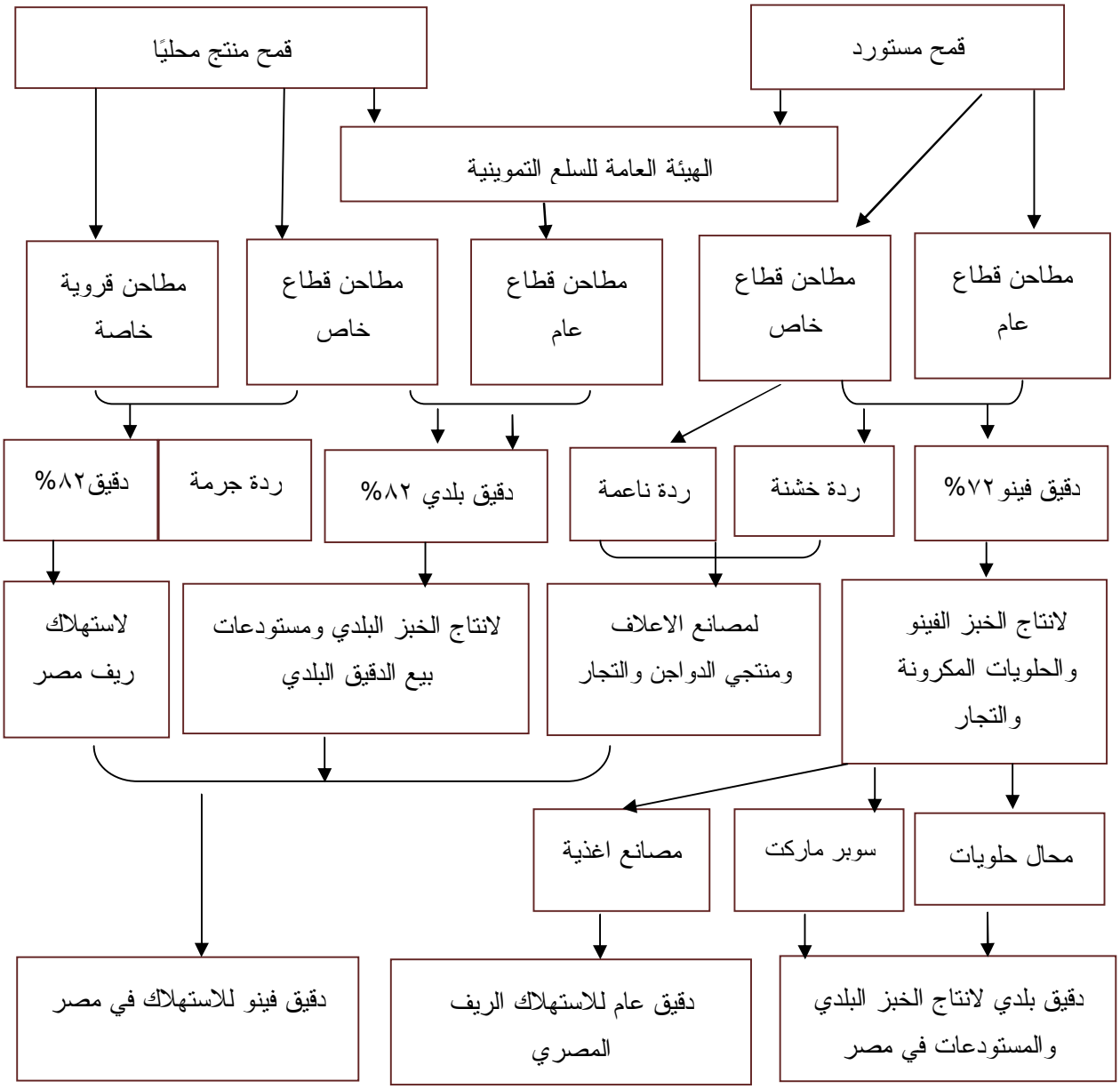

المصدر:

١. **وزارة التموين والتجارة الداخلية، الإدارة المركزية للتوزيع ، الإدارة العامة للحاصلات الزراعية، إدارة الحبوب والبقول، بيانات غير منشورة.**

٢. **وزارة التموين والتجارة الداخلية، سجلات إدارة ئون المطاحن، بينات غير منشورة**

٤. المستويات السعرية والهوامش التسويقية:

تشير بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق إلى تزايد كلا من أسعار المزرعة والجملة والتجزئة من حوالي ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٢٢ جنيها للأردب على الترتيب عام ١٩٩٦، إلى حوالي ٤١١ ، ٤٨٩، ٦١١ جنيهاً للأردب عام ٢٠١٤، وبنيبة زيادة تقدر بنحو ٣٢٨,١%، ٣٨٩%، ٤٠٠,٨% على الترتيب. وبمتوسط عام لفترة البحث (١٩٩٦-٢٠١٤) يقدر بحوالي ٢٠٢، ٢٢٩، ٢٩١ جنيها للأردب للمستويات السعرية السابقة على الترتيب .

هذا وتُعبر الهوامش التسويقية عن "الفرق بين قيمة كميات فيزيقية معادلة عند مستويات مختلفة في المسلك التسويقي" [٢]، وتشمل الهوامش التسويقية للقمح أرباح الوسطاء ، وتكاليف مختلف الخدمات والوظائف التسويقية التي تُؤدَي عليها في مسلكها التسويقي. ويتبين من بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق أن

الهوامش التسويقية لمحصول القمح كمتوسط للفترة (٢٠١٠-٢٠١٤) قد بلغت حوالي ١٦٢ جنيهًا للأردب على مستوى المستهلك، تمثل نحو ٣٠,٩% من سعر التجزئة، منها حوالي ١٢١,٨جنيهًا للأردب في المرحلة بين المزرعة وأسواق الجملة ، تمثل نحو ٢٣,٢% من سعر التجزئة، وحوالي ٤٠,٢ جنيهًا في المرحلة بين أسواق الجملة والمستهلك النهائي تمثل نحو ٧,٧% من سعر التجزئة.

هذا وتختلف التكاليف التسويقية لمحصول القمح باختلاف المسافة بين مناطق الإنتاج وأسواق الجملة، والمسافة بين أسواق الجملة والتجزئة، وطبيعة الخدمات التسويقية التي تجرى على المحصول، وعموما تنحصر تلك التكاليف في تكاليف التعبئة والنقل من المزرعة لأسواق الجملة ولأسواق التجزئة ، وعمولة تاجر الجملة ، ورسوم سوق الجملة. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التموين قد أعلنت أن الجمعيات التعاونية ستحصل على عمولة تسويق قدرها ١٥ جنيه عن كل طن يتم توريده لشون بنك التنمية في حال التوريد في أجولة بلاستيكية، أما في حال التوريد في أجولة من الخيش ستحصل على عمولة تسويق قدرها ١٨ جنيه عن كل طن يتم توريده.

٥. البرامج الواجب اتباعها لزيادة المعروض السوقي من القمح المحلي :

من المعلوم أن كلاً من سياسة التوسع الأفقى فى المساحة والتوسع الرأسى فى الإنتاجية لها أهمية كبرى فى زيادة إنتاج القمح فى مصر ، وبدراسة أهميتهما النسبية فى التأثير على الإنتاج، يتبين إتجاه التركيز من أجل زيادة الإنتاج، وبالتالى زيادة المعروض فى السوق المحلى، وفيما يلى قياس هذا الأثر – خلال الفترتين (١٩٩٦-٢٠٠٠) كفترة أساس، (٢٠١٠-٢٠١٤) كفترة مقارنة – من خلال عزل تأثير المساحة والإنتاجية على كمية الإنتاج. وباستعراض نتائج جدول (٤) يتضح زيادة إجمالي إنتاج القمح خلال فترة المقارنة (٢٠١٠-٢٠١٤) عنها فى فترة الأساس (١٩٩٦-٢٠٠٠)، بنسبة زيادة بلغت حوالى ١٤٠,٧%. وبدراسة التأثير المنفصل لزيادة المساحة بفرض ثبات الإنتاجية، تبين زيادة إنتاج القمح بحوالى ١,٩٣ مليون طن، فى حين بلغت هذه الزيادة عند قياس أثر الإنتاجية – بفرض ثبات المساحة – حوالى ٠,٤٤ مليون طن. أما الزيادة الناتجة من تأثير الزيادة فى كلاً من المساحة والإنتاجية–التأثير المشترك– فقد بلغت حوالى ٢,٣٧ مليون طن.

هذا وعند تحديد الأهمية النسبية لتأثير كلاً من المساحة والإنتاجية على إنتاج القمح خلال فترتى البحث، تبين أن زيادة مساحة القمح بنحو ٣١,٧% أدت إلى زيادة تقدر بـ ٧٧% من حجم الزيادة فى إنتاج القمح خلال الفترة الثانية ، فى نفس الوقت فإن زيادة الإنتاجية بنحو ٧,٢% أدت إلى زيادة نسبتها ١٧,٤% من حجم الزيادة فى إنتاج القمح خلال الفترة الثانية، هذا وترجع الزيادة المتبقية فى الإنتاج خلال الفترة الثانية مقارنة بالأولى إلى التأثير المشترك لكلاً من المساحة والإنتاجية والبالغ نحو ٥,٦%.

جدول(٤) أثر المساحة والإنتاجية على التغير فى إنتاج القمح فى مصر خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٤)

البيان	متوسط فترتى الدراسة			التأثر المطلق لتغير كلاً من الكمية السعر بين فترتى الدراسة			الأهمية النسبية لتأثير كل متغير (%)
	(١٩٩٦-٢٠٠٠) (١)	(٢٠١٠-٢٠١٤) (٢)	الرقم القياسى ٢ ÷ ١ × ١٠٠	التأثر المنفصل لكل متغير	التأثر المشترك لكلا المتغيرين	التأثير المتتابع للمتغير	
المساحة (مليون فدان)	٢,٤٣	٣,٢٠	١٣١,٧	١,٩٣		١,٩٣	٧٧,٠
الإنتاجية (طن/فدان)	٢,٥١	٢,٦٩	١٠٧,٢	٠,٤٤		٠,٤٤	١٧,٤
الإنتاج (مليون طن)	٦,١٢	٨,٦١	١٤٠,٧	٢,٣٧	٠,١٤	٢,٥١	١٠٠,٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول رقم (١) بالملحق .

يتبين مما سبق أن تأثير المساحة على الإنتاج يفوق تأثير الإنتاجية، وبناء عليه يجب–عند الرغبة في زيادة المعروض من القمح في السوق المصري– التركيز على برامج التوسع الأفقي، وخاصة في الأراضي الجديدة.

٦. ضوابط تسويق القمح المحلي في جمهورية مصر العربية:

– ضوابط بشأن استلام وتخزين القمح المحلي: [٣]

- يتم توريد محصول القمح المنتج محلياً لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية، على أن يبدأ موسم التوريد إعتبارا من أول أبريل للمناطق الحارة التي ينضج فيها القمح مبكراً ، واعتبارا من ١٥ أبريل لجميع المحافظات.
- تُحدد أسعار شراء القمح المحلي المورد لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية من الموردين على أساس درجة النظافة. ويكون الشراء لجميع الأصناف المنتجة محليا على أن تكون خالية من الإصابة الحشرية والرمل والزلط ، وبدرجة نظافة لا تقل عن ٢٢,٥ قيراط. وتجدر الإشارة إلى أن أسعار شراء أردب القمح لموسم ٢٠١٥، كانت ٤١٠، ٤١٥، ٤٢٠ عند درجة نظافة ٢٢,٥، ٢٣، ٢٣,٥ قيراط على الترتيب.
- يقتصر تسويق محصول القمح لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية على كل من : بنك التنمية والائتمان الزراعي، الجمعيات التعاونية التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، شركات المطاحن التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين.
- تتولى وزارة المالية توفير التمويل اللازم للجهات السابق ذكرها لشراء القمح المنتج محليا.
- تحدد عمولة توريد شاملة الوزن والتسويق والتخزين والفوارغ والصيانة والمشالات (التحميل والتعتيق) بمبلغ ٧٥ جنيهًا للطن.

(أ)– ضوابط منظمة لعملية تداول الأقماح المحلية داخل السوق المصري:

– ضوابط خاصة بالفرز والاستلام

- يتم الفرز والاستلام بالصوامع المعدنية الحديثة والشون المطابقة لشروط التخزين السليمة، وهي الشون المطورة والمعتمدة من وزارة التموين او مديريات التموين.
- الإعلان بخط واضح على باب الشونة بالحد الأدنى لسعر شراء الأردب وفقا لدرجة النظافة.
- على جميع الجهات المسوقة فتح شونها وعدم التوقف عن الاستلام أثناء موسم التوريد وعدم تحصيل أي مبالغ نظير التوريد بشونها أو صوامعها تحت أي مسمى سوى المقررة قانوناً وعدم الخصم من ثمن القمح، وعلى أن يتم تسديدها خلال أربعة أيام من بداية التوريد.
- حظر استلام أي أقماح محلية من موسم سابق ، وكذا أي أقماح مستوردة أو أقماح محلية مخلوطة بأقماح مستوردة .
- يتم توريد الأقماح المحلية في أجولة جوت بحالة جيدة وسليمة، وعلى الجهات المسوقة توفير فوارغ الجوت، مع أخذ الضمانات الكافية لتلك الفوارغ ، وفي حالة توريد الأقماح المحلية في أجولة جوت ملك المُورد فعلى الجهة المسوقة رد مثيلها من فوارغ الشركة أو قيمتها الفعلية فور التوريد، وفي حالة التوريد في أجولة بلاستيك يتم التدبير خلال مدة أقصاها ١٥ يوما من تاريخ التوريد، وفي حالة صرف تلك الأقماح للمطاحن دون تدبير يتم خصم مبلغ ٧ جنيهات للطن قيمة استهلاك الفوارغ.
- يحظر توريد الأقماح المنتجة محليًا صبًا في الشون نهائيًا ، والسماح بتوريد الأقماح المحلية صبًا أو في أجولة بلاستيك في حالة التوريد للصوامع المعدنية فقط.
- السماح بتوريد القمح المحلي لشركات المطاحن التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية المسوقة في أجولة بلاستيك في خلايا الصوامع الملحقة بالمطاحن والفارغة تماما من الأقماح المستوردة للتخزين بها ، مع عدم تحميل الهيئة العامة للسلع التموينية أي أعباء مالية مقابل التخزين في تلك الصوامع.

– في حالة تعاقد مطاحن القطاع الخاص مع إحدى الجهات المسوقة على استلام الأقماح المحلية بالسعات التخزينية الخاصة بتلك المطاحن ، يتم استلام كمية قدرها ٥٠% من حصة المطحن لمدة ٢٧٠ يوم ، وفي حالة استلام كمية أكبر يتم صرفها للمطاحن طبقا لبرنامج السحب المقرر.

ب. ضوابط خاصة بالتزامات الجهات المسوقة:

- **ضوابط مراحل ما قبل التخزين:** وتشمل: إعداد الشون ونظافتها وتطهيرها من آثار محصول الموسم السابق قبل تخزين أقماح الموسم الجديد، وتوفير وإعداد وصيانة الجولة الجوت مع تبخيرها قبل إعادة استخدامها ، وتوفير المشمعات والأغطية و العروق الخشبية أو الطبالي لتبخيرها.
- **مرحلة التخزين،** وتشمل: اتباع أساليب التخزين السليمة ، تتحمل الجهات المخزنة المسئولية الكاملة في الحفاظ على الأقماح المخزنة وسلامتها من التلف وكذا عند تهرض الأقماح المخزنة لأي عجز أو تسريب أو انخفاض في درجات النظافة المسلم بها القمح المحلي ، لا تزيد الكميات المخزنة من الأقماح المحلية عن السعة التخزينية للشونة والتي تمثل ٨٠% من المساحة الصالحة للتخزين ، تستيف اللوطات كل لوط على حدة طبقا لدرجات النظافة الخاصة به والمدونة بمحاضر الفرز مع وضع لوحة على كل لوط موضحًا بها درجة النظافة والصرف طبقا لأقدمية الورود.
- **مرحلة الصرف والتسليم،** وتشمل، يتم تسليم الأقماح للمطاحن بنفس درجات النظافة المسلمة لها وطبقا لأقدمية التخزين، لا يتم صرف أي كميات من الأقماح المخزنة إلاّ بموجب البرنامج المُعد لذلك، التأكد من سلامة العبوات مع تغطية سيارات نقل الأقماح للحفاظ على الحمولة ، لا يجوز لشركات المطاحن تغيير خط سير السيارات الناقلة إلى أي مطحن آخر سوى المدون بكارتة الخروج من الشونة إلاّ للظروف الطارئة وبعد موافقة واعتماد مديرية التموين المختصة لذلك التعديل وأسبابه.

٧. التركيب السوقى للقمح فى مصر:

– يمر القمح المنتج محلياً بمسالك عدة حتى وصوله للمستهلك النهائى. كما يُنتج فى جميع المحافظات ، وهذا يعنى وجود حرية للدخول أو الخروج من مجال إنتاج القمح وتسويقه، مما ينبئ بسيادة سوق المنافسة الكاملة[*] لهذا المحصول. وتوجد عدة اختيارات أمام المزارعين لتسويق إنتاجهم– بعد حجز جزء من الاستهلاك الذاتى، حيث يقوم ببيعه فى الأسواق المحلية (قرية–مركز)، أو لتجار الجملة والتجزئة، أو بتوريد المحصول–اختياريا– إلى أربع جهات وهى: بنك التنمية والإئتمان الزراعى، الجمعيات التعاونية الزراعية، شركات المطاحن التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين ، وتقوم هذه الجهات الأربع بتسويق محصول القمح لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية، كما أن هذه الجهات مسئولة عن تسليم القمح لشركات المطاحن.

– بالنسبة للقمح المستورد ، فيتم استيراده من خلال الحكومة ممثلة في هيئة السلع التموينية ، والتي تقوم بدورها بتشكيل لجنة لشراء القمح من خلال مناقصات عالمية ، ثم تقوم بتسليم القمح المستورد إلى الشركة العامة للصوامع والتخزين ، والتي تقوم بتوزيعه على المحافظات لتخزينه في الصوامع الداخلية بالمحافظة وبالقرب من شركات المطاحن ، كما يمكن للقطاع الخاص القيام بالاستيراد أيضًا ولكنه يختص بالقمح المستخدم في إنتاج الدقيق غير البلدي (استخراج ٧٢%) سواء عن طريق القمح المنتج محليا أو الاستيراد.

٨. الأسواق التصديرية للقمح إلى مصر: باستعراض الأسواق التى استوردت منها مصر القمح خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠١٣)، ومن خلال جدول (٥) يتبين ما يلى:

---

[*] حيث أنه من المعلوم أن من ضمن شروط سوق المنافسة الكاملة وجود عدد كبير من المشترين والبائعين بحيث لا يستطيع أي مشتري أو بائع التأثير على سعر التوازن في السوق. و يكون هذا السعر هو السعر السائد في السوق ويسمى بالسعر التنافسي أو سعر المنافسة. ويكون كل من المشتري و البائع مستقبلاً للسعر Price-Taker، وأيضاً حرية الدخول والخروج من و إلى السوق Free Entry and Free Exist.

- من المعروف أن تعدد الدول التى يتم الاستيراد منها يُعد مؤشراً جيداً، وذلك لتقليل حجم المخاطرة من الاعتماد على دول بعينها من حدوث تقلبات مناخية أو اقتصادية أو سياسية بها، وعلى الرغم من بلوغ عدد الدول التى استوردت منها مصر قمحاً حوالى ٣٢ دولة تمثل كل قارات العالم، إلاّ أن المنطق السابق لم ينطبق على هذه الواردات، وذلك لأن أغلب الدول السابقة (٢٧ دولة) يمثلون نحو ١٥,١% من جملة واردات مصر من القمح، والباقى ٨٤,٩% يأتى من روسيا الاتحادية وأمريكا وفرنسا وأوكرانيا رومانيا، وهذا يعنى أن عنصر المخاطرة ما زال موجوداً فى سوق استيراد القمح على الرغم من تعدد الأسواق التى يتم الاستيراد منها.
- تُعتبر روسيا الاتحادية السوق الرئيسى المُصدر للقمح إلى مصر، حيث بلغت جملة الواردات من هذا السوق حوالى ٢٦٨٨,٥ ألف طن، تبلغ قيمتها حوالى ٦,٢٥ مليار جنيه، تمثل نحو ٣٦,٢%، ٣٩,٠% من إجمالى كمية وقيمة الواردات المصرية من القمح والبالغة ٧٤٣١,٩ ألف طن، قيمتها حوالى ١٦٠٤٦ مليون جنيه. وتأتى أمريكا فى المرتبة الثانية ، حيث بلغت كمية الواردات منها حوالى ١٣١٣,٧ ألف طن، تبلغ قيمتها حوالى ٢٧٥٣ مليون جنيه تعادل نحو ١٧,٧%، ١٧,٢% من إجمالى كمية وقيمة الواردات المصرية من القمح خلال الفترة السابق ذكرها.
- توجد فروق سعرية بين مختلف الدول المُصدرة للقمح إلى مصر، إذ تراوح سعر الاستيراد من أهم الدول المستورد منها بين حد أدنى بلغ حوالى ١٦٩٥ جنيها/للطن من فرنسا، وحد أعلى بلغ حوالى ٢٩١٥ جنيها/للطن من أوكرانيا، وقد بلغ المتوسط العام لسعر استيراد القمح فى مصر حوالى ٢١٥٩ جنيها/للطن، وذلك كمتوسط للفترة (٢٠١٠-٢٠١٣)، ويرجع التباين فى الأسعار إلى اختلاف المواصفات الفنية للأصناف المستوردة. هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأسعار محسوبة على أساس القيمة "سيف" والتى تتكون من تكلفة السلع ورسوم التأمين وتكلفة الشحن حتى المنافذ الجمركية المصرية.

جدول (٥) التوزيع النسبى لإجمالى الواردات المصرية من القمح من أهم الأسواق المُصدرة لها خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣)

الدول	الكمية		القيمة		السعر
	ألف طن	%(١)	مليون جنيه	%(١)	جنيه/طن
روسيا الاتحادية	٢٦٨٨,٥	٣٦,٢	٦٢٥٠	٣٩,٠	٢٣٢٥
أمريكا	١٣١٣,٧	١٧,٧	٢٧٥٣	١٧,٢	٢٠٩٦
فرنسا	٩٧٣,٢	١٣,١	١٦٤٩	١٠,٣	١٦٩٥
أوكرانيا	٨٢٠,٧	١١,٠	٢٣٩٥	١٤,٩	٢٩١٥
رومانيا	٥١٠,٩	٦,٩	٨٩٦	٥,٦	١٧٥٣
أخرى	١١٢٤,٩	١٥,١	٢١٠٣	١٣,١	–
الإجمالى	**٧٤٣١,٩**	**١٠٠**	**١٦٠٤٦**	**١٠٠**	**٢١٥٩**

(١) نسبة مئوية من الإجمالى

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، سنوات مختلفة.

٩. تحليل الأداء السوقى لمحصول القمح فى مصر: يحاول البحث فيما يلي تقييم الداء السوقي لمحصول القمح في مصر، من خلال معياري العلاقات السعرية ، والكفاءة التسويقية، وأيضاً دالة لكفاءة التسويقية، درجة المخاطر التى تواجه سوق القمح المنتجة محلياً.

(أولا) وفقاً لمعيار العلاقات السعرية : تشير النتائج الواردة بجدول (٦) إلى ما يلى:

أ)- عدم ثبوت المعنوية الإحصائية لثابت المعادلة فى جميع المراحل التسويقية الثلاث ، فى حين لم تثبت لباقى المراحل، وفى هذا إشارة إلى أن المكون السعرى فى هذه المراحل مرحلة لا يخضع للعوامل المتعلقة بهذا السوق، كما أن كل مرحلة تتأثر بالاستجابة السعرية فى المراحل اللاحقة، وأيضاً عدم وجود تكاليف تسويقية حقيقية تخصم من هامش التجزئة وتخضع للتغيرات السعرية، فضلاً عدم اختلاف ميل

ومرونة منحنى الطلب لهذه المراحل التسويقية. ويؤيد ذلك قيم مرونة طلب المزرعة وطلب الجملة وطلب المستهلك الواردة بالجدول السابق الإشارة إليه.

ب) إشارة معامل الاستجابة السعرية فى كافة المراحل التسويقية موجبة وهذا يعنى أن نصيب تاجر الجملة وتاجر التجزئة يزداد بزيادة سعر التجزئة لطن القمح.

نستخلص مما سبق أن سوق القمح فى جميع المراحلة التسويقية لا يتسم باختلاف مرونة منحنى الطلب؛ أى أن التغيرات السعرية فى طلب المستهلك تنتقل بنفس الدرجة للتأثير فى الكمية المطلوبة على مستوى طلب المزرعة أو طلب الجملة –ويؤيد ذلك قيم المرونات الواردة بالجدول رقم (٦)– ؛ وهذا يدل على عدم وجود أي درجة من درجات الاحتكار ، مما يتيح قدراً كافياً من الحوافز لتحسين الخدمات التسويقية والتوسع فى عرض القمح استجابة للطلب عليها.

(ثانيا) وفقاً لمعيار الكفاءة التسويقية: يتضح من جدول (٢) بالملحق أن متوسط سعر المزارع للقمح خلال الفترة (١٩٩٦–٢٠١٤) بلغ حوالى ٢٠٢ جنيهاً للأردب، فى حين بلغ سعر الجملة حوالى ٢٢٩ جنيهاً للأردب، وعلى ذلك يقدر الهامش التسويقى المطلق بين سعرى المزارع والجملة بحوالى ٢٧ جنيهاً للأردب، أي نحو ١١,٨% من سعر الجملة، كما بلغ متوسط سعر التجزئة حوالى ٢٩١ جنيهاً للأردب، وعلى ذلك فإن الهامش التسويقى بين سعرى الجملة والتجزئة يبلغ حوالى ٦٣ جنيها للأردب ، يمثل نحو ٢١,٦% من سعر المستهلك. ويتضح من نفس الجدول السابق أن نصيب المنتج والوسطاء (تاجرى الجملة والتجزئة) قدر بنحو ٧٣,١%، ٦,٦%، ٢٠,٣% على الترتيب وذلك خلال الفترة السابق ذكرها.

جدول (٦). نتائج تحليل الكفاءة السعرية للمراحل التسويقية المختلفة للقمح للفترة (١٩٩٦–٢٠١٤)

المراحل التسويقية	ثابت المعادلة α	معامل الانحدار β	معامل التحديد R^2	مرونة المزرعة	مرونة الجملة	مرونة المستهلك
مزرعة – جملة	٦,٦٣– (٠,٨١–)	٠,١٤٧(**) (٧,٧٢)	٠,٥٧	٠,١٨٦	٠,١٨٢	٠,١٨٤
جملة – تجزئة	٣,٠٠– (٠,٣٨–)	٠,٢٢٥(**) (٩,٥)	٠,٨٤			
مزرعة – تجزئة	٦,٧٧– (١,٠٨–)	٠,٣٣١(**) (١٧,٧٦)	٠,٩٥			

(**) تشير إلى المعنوية عند المستوى الاحتمالى الاحصائى ٠,٠١.

( ) الأرقام بين القوسين تشير إلى قيمة ت المحسوبة ، درجات الحرية = ١٧

قيمة ت الجدولية = ٢,٦٠٢ عند المستوى الاحتمالى الاحصائى ٠,٠١.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (٢) بالملحق.

من خلال التقديرات السابقة يتضح حصول كلا من تاجرى الجملة والتجزئة على نسبة تبلغ نحو ٢٦,٩% من جنيه المستهلك، وهى نسبة مرتفعة، خاصة إذا ما علمنا أن هؤلاء الوسطاء لا يضيفون أية منافع شكلية أو زمنية تبرر هذا النصيب المرتفع، وإنما يقتصر دورهما فقط على إضافة المنفعة المكانية (النقل). بينما بلغ نصيب المنتج نحو ٧٣,١% وهى نسبة منخفضة لحد ما ، مما يشير إلى انخفاض الكفاءة التسويقية لنشاط إنتاج القمح فى السوق المحلى–نسبياً–، حيث قدر مؤشر الكفاءة التسويقية وفقاً للمعادلة الواردة بالإطار التحليلى للبحث بنحو ٦٤%، وذلك كمتوسط للفترة (١٩٩٦–٢٠١٤).

(ثالثا) العوامل المؤثرة على دالة الكفاءة التسويقية لمحصول القمح خلال الفترة (١٩٩٦–٢٠١٤).

تم تقدير العوامل المؤثرة على دالة الكفاءة التسويقية لمحصول القمح خلال الفترة (١٩٩٦–٢٠١٤)، وفقا للدالة الواردة بالإطار التحليلي للبحث، وقد جاءت النتيجة في الصورة التالية:

$$Ln(E) = 2.04 + 0.88\ \ln x_1 - 1.25\ \ln x_2 + 0.37\ \ln x_3$$
$$(32.1)^{**}\quad (-42.4)^{**}\quad (17.33)^{**}$$
$$F = 890.8 \quad \overline{R}^2 = 0.993$$

حيث: $\ln(E)$ = الكفاءة التسويقية $\ln x_1$ = السعر المزرعي بالجنيه للأردب

$\ln x_2$ = سعر التجزئة بالجنيه للأردب $\ln x_3$ = تكاليف الإنتاج بالجنيه للأردب

وتوضح الدالة السابقة ومن خلال قيمة معامل التحديد المعدل ، أن ٩٩,٣% من التغيرات في الكفاءة التسويقية لمحصول القمح خلال فترة البحث (١٩٩٦-٢٠١٤) يفسرها المتغيرات المستقلة الثلاثة موضع البحث السابق الإشارة إليها. كما يتبين أيضا من الدالة السابقة وجود علاقة طردية- ثبتت معنويتها الإحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠١- بين كل من الكفاءة التسويقية كمتغير تابع، والسعر المزرعي وتكاليف الإنتاج (بالجنيه للأردب) كمتغيرين مستقلين، وقد بلغت المرونة حوالي ٠,٨٨ ، ٠,٣٧ ؛ أي أن زيادة كلا من السعر المزرعي وتكاليف الإنتاج بنحو ١٠% يؤدي إلى زيادة الكفاءة التسويقية لمحصول القمح بنحو ٨,٨%، ٣,٧% على الترتيب. في حين توجد علاقة عكسية- ثبتت معنويتها الإحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠١- بين كل من الكفاءة التسويقية كمتغير تابع، وسعر التجزئة (بالجنيه للأردب) كمتغير مستقل، وقد بلغت المرونة حوالي -١,٢٥ ؛ أي أن زيادة سعر التجزئة بنحو ١٠% يؤدي إلى زيادة الكفاءة التسويقية لمحصول القمح بنحو ١٢,٥%.

(١٠) درجة المخاطر التى تواجه سوق القمح المنتجة محلياً :

تعتبر دراسة التقلبات التى يتعرض لها محصول القمح ذات أهمية كبرى فى التعرف على مدى المخاطر التى يتعرض لها هذا المحصول ، والتى ينعكس أثرها على كمية المعروض منه فى السوق المحلى. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التقلبات تختلف من منطقة إنتاجية إلى أخرى وفقاً للظروف المناخية والبيئية السائدة فى المنطقة.

تشير بيانات جدول رقم (٧) إلى أن أعلى معامل إختلاف مقدر للإنتاج الكلي من القمح خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٤)، جاء فى المحافظات التى تمثل نسب منخفضة من إجمالى الإنتاج بالجمهورية وهي، القاهرة، شمال سيناء ، جنوب سيناء، بورسعيد، الأقصر- تمثل مجتمعة ١,١١% من متوسط الإنتاج الكلي بالجمهورية- حيث قدر معامل الاختلاف بها بنحو١٤٨,٣%، ١٤٤,٩%، ٩٨,٧%، ٧٩,٥%، ٦٠,٢%، ٥٣,٨% على الترتيب، أى أن الإنتاج الكلي فى هذه المحافظات أكثر عرضة للتقلبات عنها بالنسبة للمحافظات التى تمثل نسبة أكبر فى الإنتاج الكلي بالجمهورية، مثل: الشرقية (١٢%)، البحيرة والدقهلية (١٠,٢%)، المنيا (٧,٧%)، كفر الشيخ (٧,٦%)، سوهاج وأسيوط (٦,١%)، الفيوم (٥,٨%)؛ وحيث قدر معامل الاختلاف بهذه المحافظات بنحو٢٠,٣%، (٢١,٩%، ١٦,٤%)، ٧,٧%، ٧,٦%، (٨,٩%، ١٧,٥%)، ١٤,٤% على الترتيب. وتجدر الإشارة إلى أن المحافظات السابق ذكرها تمثل مجتمعة نحو (٦٥,٦% من إجمالي إنتاج القمح بالجمهورية) وذلك خلال الفترة السابق ذكرها. هذا ولم يختلف الحال بالنسبة للمساحة المزروعة وللإنتاجية الفدانية كما يتبين من الجدول رقم (٧).

يتبين مما سبق أن درجة المخاطر التى يتعرض لها محصول القمح فى أهم مناطق إنتاجه من ناحية العوامل المؤثرة على المساحة والإنتاجية منخفضة بدرجة كبيرة ، وبالتالى من المتوقع أن يكون هناك استقرار فى المعروض من هذا المحصول فى أسواق هذه المحافظات.

(١١) التركيب والأداء السوقى العالمى وكفاءته لمحصول القمح:

بدراسة طبيعة التركيب السوقى وكفاءته لمحصول القمح على مستوى العالم، يتبين من الجدول رقم (٨) أنه على مدار الخمس سنوات الأخيرة ، تمثل صادرات ست دول فقط – من ضمن ١٠٥ دولة مُصدرة- نحو ٦٥,٤% من جملة كمية صادرات القمح العالمية والمقدرة بحوالى ١٥١,٧ مليون طن سنويا كمتوسط للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، وهذه الدول هى: أمريكا (١٩,٣%)، كندا (١٣,٢%)، استراليا (١٢,٨%)، روسيا الاتحادية (١٠,٣١٢,٢%)، أوكرانيا (٥,٠%) الأرجنتين (٤,٨%). مما سبق يتضح أن سوق الصادرات العالمية للقمح هو سوق احتكار قلة Oligopoly، نظراً لوجود عدد قليل من الدول يسيطر على نسبة كبيرة من حجم الصادرات العالمية الكلية.

وفى المقابل ، وكما يتضح من الجدول رقم (٨) أيضاً أن واردات ست دول فقط – من ضمن ١٥١ دولة مستوردة– تمثل نحو ٢٨,١% من جملة واردات القمح العالمية ، والمقدرة بحوالي ١٤٨,٩ مليون طن كمتوسط للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، وهذه الدول هى: مصر(٦,٩٥%)، إندونيسيا(٤,٧١%)، الجزائر (٤,٦%)، البرازيل (٤,٥٧%)، اليابان (٤,١٤%)، كوريا الجنوبية(٣,١٧%). مما سبق يتضح أن سوق الواردات العالمية للقمح هو سوق استحكارى (احتكار شراء) Oligopsony، نظراً لوجود عدد قليل من المشترين (الدول) يمثلون نسبة كبيرة من حجم الواردات العالمية الكلية.

جدول (٧): المساحة والإنتاجية والإنتاج بالمحافظات المنتجة للقمح فى مصر ونسبتها إلى الجمهورية ومعامل الاختلاف خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٤).

البيان	المساحة			الإنتاجية			الإنتاج		
المحافظة	ألف فدان	%	C.V	طن/فدان	الترتيب	C.V	ألف طن	%	C.V
شمال سيناء	٩,٠	٠,٣	١١٣,٣	٠,٤٢	٢٧	٦٢,١	٤,١	٠,٠٦	١٤٤,٩
جنوب سيناء	٠,٢	٠,٠	٨٤,٤	١,٣٧	٢٥	١٨,٢	٠,٢	٠	٩٨,٧
بور سعيد	١٠,٦	٠,٤	٧٥,٨	١,٩٤	٢٤	٢٧,٥	٢٤,٠	٠,٣٢	٧٩,٥
الأقصر	٢١,١	٠,٨	٦٣,٩	٢,٦٢	١٥	١٥,٧	٥٣,٦	٠,٧٢	٦٠,٢
القاهرة	٠,٢	٠,٠	٥٣,٨	٣,٢٩	١	١٠٨,٦	٠,٧	٠,٠١	١٤٨,٣
الشرقية	٣٣٦,٦	١٢,١	١٩,٨	٢,٦٣	١٤	٦,٣	٨٨٦,٤	١٢	٢٠,٣
البحيرة	٢٦٦,٨	٩,٦	١٨,٦	٢,٨	٧	٥,٢	٧٥١,٥	١٠,٢	٢١,٩
أسيوط	١٥٨,٨	٥,٧	١٦,٠	٢,٧٩	٨	٥,٧	٤٤٣,٤	٦,٠	١٧,٥
كفر الشيخ	٢٠٧,٣	٧,٤	١٥,٤	٢,٧٢	١٢	٣,٩	٥٦٢,٦	٧,٦	١٤,٧
الدقهلية	٢٦٦,٧	٩,٦	١٥,٠	٢,٨٢	٥	٥,٩	٧٥٣,٧	١٠,٢	١٦,٤
المنيا	١٩٣,٦	٦,٩	١٣,٦	٢,٩٦	٣	٣,٨	٥٧١,٢	٧,٧	١٢,٩
الفيوم	١٦٢,٥	٥,٨	١١,٨	٢,٦٣	١٣	٤,٩	٤٢٨,٨	٥,٨	١٤,٤
سوهاج	١٦٦,٥	٦,٠	٨,١	٢,٧٣	١٠	٥,٦	٤٥٣,٤	٦,١	٨,٩
الجمهورية	**٢٧٨٦**	**١٠٠**	**١٣,٢**	**٢,٦٦**	–	**٥,٢**	**٧٤٠٠**	**١٠٠**	**١٥,٥**

المصدر: جمعت وحسبت من : بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى – قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعى، أعداد متفرقة.

جدول (٨): أهم الدول المصدرة والمستوردة لمحصول القمح على مستوى العالم خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤) الكمية: بالألف طن

الدول	كمية الصادرات	%	الدول	كمية الواردات	%
أمريكا	٢٩٣١٠	١٩,٣	مصر	١٠٣٥٧	٦,٩٥
كندا	٢٠٠٥٣	١٣,٢	إندونيسيا	٧٠١٦	٤,٧١
استراليا	١٩٤٤٥	١٢,٨	الجزائر	٦٨٤٨	٤,٦٠
روسيا الاتحادية	١٥٦٥٣	١٠,٣	البرازيل	٦٨١١	٤,٥٧
أوكرانيا	٧٣٢٧	٥,٠٠	اليابان	٦١٦٤	٤,١٤
الأرجنتين	٦٧٤٤	٤,٨	كوريا	٤٧٢٤	٣,١٧
باقي الدول	٥٢٣٧٥	٣٤,٥	باقي الدول	**١٠٧٠٢٥**	٧١,٩
إجمالي العالم	**١٥١٧٥٣**	١٠٠	إجمالي العالم	**١٤٨٩٤٤**	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات : www. Comtrade.un.org

(١٢) أثر التحولات السوقية العالمية لمحصول القمح على الواردات المصرية من القمح:

تتجه الدول حالياً نحو استخدام محاصيل الحبوب ومنها القمح فى إنتاج الوقود الحيوي بدلاً من بيعه في سوق الغذاء، وهم ما ينعكس سلبياً على الاقتصاد المصري، نظرًا لارتفاع قيمة فاتورة الإنفاق على الغذاء. ويوضح جدول رقم (٩) تزايد إنتاج العالم من وقود الإيثانول من حوالي ١٣,١ مليون جالون عام ٢٠٠٧ ، إلى حوالي ٢٤,٥٧ مليون جالون عام ٢٠١٤ ، ويرجع هذا التزايد في إنتاج الوقود الحيوي إلى الطلب المتزايد على الوقود الحيوي ، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار محاصيل الحبوب ومنها القمح. ويلاحظ من الجدول أيضا أن أعلى الدول إنتاجا للإيثانول هي نفس الدول الأعلى في إنتاج القمح ، وهو ما يزيد من مخاطر تحول هذه الدول لإنتاج الإيثانول من القمح.

جدول رقم (٩): تطور الإنتاج العالمي من الإيثانول بأهم الدول المنتجة خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤)

الكمية: بالمليون جالون

الدولة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
أمريكا	٦٥٢١	٩٣٠٩	١٠٩٣٨	١٣٢٩٨	١٣٩٤٨	١٣٣٠٠	١٣٣٠٠	١٤٣٠٠
البرازيل	٥٠١٩	٦٤٧٢	٦٥٧٨	٦٩٢٢	٥٥٧٣	٥٥٧٧	٦٢٦٧	٦١٩٠
أوروبا	٥٧٠	٧٣٤	١٠٤٠	١٢٠٩	١١٦٨	١١٧٩	١٣٧١	١٤٤٥
الصين	٤٨٦	٥٠٢	٥٤٢	٥٤٢	٥٥٥	٥٥٥	٦٩٦	٦٣٥
كندا	٢١١	٢٣٨	٢٩١	٣٥٧	٤٦٢	٤٤٩	٥٢٣	٥١٠
باقي العالم	٣١٥	٣٨٩	٩١٤	٩٨٥	٦٩٨	٧٥٢	١٢٧٢	١٤٩٠
الإجمالي	**١٣١٢٣**	**١٧٦٤٤**	**٢٠٣٠٣**	**٢٣٣١١**	**٢٢٤٠٤**	**٢١٨١٢**	**٢٣٤٢٩**	**٢٤٥٧٠**

Source: F.O. Licht, cited in Renewable Fuels Association, Ethanol Industry Outlook 2008-2014 reports. Available at www.ethanolrfa.org/pages/annual-industry-outlook

(١٣). أثر ارتفاع الأسعار العالمية في سوق القمح على الاقتصاد الزراعى المصرى:

يشير جدول رقم (٣) بالملحق إلى تطور متوسط أسعار الطن (فوب) من القمح ، إذ ارتفع من حوالي ١٢٩ دولار/للطن عام ٢٠٠٠، إلى ٢٥٧ دولار/للطن عام ٢٠١٤ وعلى ذلك يمكن القول بأن الأسعار العالمية قد تضاعفت تقريبا خلال فترة البحث. فى ضوء ما سبق يتضح تأثر الاقتصاد الزراعي المصري باستمرار تزايد الأسعار العالمية للقمح، ويرجع هذا التأثر إلى الحقائق التالية:

أ. كبر حجم واردات مصر من القمح: حيث بلغ متوسط كمية الواردات السنوية حوالى ٦,٩٥ مليون طن سنوياً، تعادل نحو ٨٠,٦% من متوسط إنتاجها السنوى من القمح خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ (١، ٥)، كما تمثل نحو ٧% من إجمالى الواردات العالمية من القمح (٥، ١٤) .

ب. بُعد الموقع الجغرافى لمصر عن الدول الرئيسية المصدرة: يتصف الموقع الجغرافى لمصر بطول المسافة بينه وبين روسيا الاتحادية وأمريكا وفرنسا وأوكرانيا ورومانيا، وعلى ذلك فإن مصر تعتبر من أكبر الدول تضررًا من احتمالات ارتفاع تكاليف النقل البحرى للقمح المستورد من هذه الدول.

ج. العجز الدائم فى الميزان التجارى الزراعى: تعاني مصر من عجز دائم في ميزانها التجاري الزراعي ، وبلغت قيمة هذا العجز حوالي ٢١,٢٢ مليار جنيه كمتوسط للفترة (٢٠١٠-٢٠١٤) (١)، وبالتالي فإن وجود هذا العجز الدائم فى الميزان التجارى الزراعى بما يعكسه بالتبعية من محدودية موارد النقد الأجنبى، مع كبر الحجم، والوزن النسبى لموارد النقد الأجنبى الموجهة لاستيراد القمح فى إجمالى العجز فى الميزان التجاري (٦٥,٥% من إجمالي قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي وذلك كمتوسط للفترة (٢٠١٠-٢٠١٣) (١). يجعل مصر من أكبر الدول مواجهةً لمخاطر استنزاف مواردها من النقد الأجنبى، خاصة وأنها تعتبر المستور الرئيسي للقمح على مستوى العالم حيث تمثل نحو % من جملة الواردات العالمية للقمح.

د. ارتفاع أسعار السلع البديلة فى حالة ارتفاع أسعار السلع الأصلية: إن ارتفاع أسعار الذرة عالميا سيؤدي إلى ارتفاع أسعار القمح أيضاً لأنه سيصبح بديلا للذرة في الدول التي تنتج الميثانول ، وهذا يعني أن الجميع سيواجه أزمة قمح أيضاً لأن حجم الفوائض العالمية من القمح سيتناقص.

إن مجموعة الحقائق السابقة بما تمثله من احتمالات للمخاطر تعنى فى مضمونها ارتفاع تكلفة تدبير النقص فى الاحتياجات المحلية من القمح، وهو ما ينعكس بدوره فى ارتفاع أسعارها بالنسبة للمستهلك المحلى، أو ارتفاع تكلفة الدعم الحكومى لهذه السلعة، كما أن ارتفاع أسعار القمح بالنسبة للمستهلك المحلى تعنى بدورها ارتفاع تكلفة السلع الغذائية الأساسية والضرورية المشتركة فى سلة غذاءه مثل اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض.

الملخص

تتمثل مشكلة البحث في عدم قدرة السوق المحلي من القمح على مواجهة الطلب المتزايد عليه، وبدوره تنشأ الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، مما يؤدى لزيادة الاعتماد على السوق الخارجى لسد الاحتياجات

من القمح، وبالتالي الخضوع للاستيراد بالشروط التى تُمليها الأسواق المُصدرة، مما يزيد العبء على ميزانية الدولة من ناحية، وزيادة درجة المخاطرة المرتبطة بتلك الأسواق من ناحية أخرى.

ويهدف البحث بصفة أساسية إلى التحليل الاقتصادي لسوق القمح المصري، من خلال دراسة العوامل المرتبط بأداء النظام التسويقي للقمح في مصر، ومن ثم تقييم هذا الأداء التسويقي. وتحقيقاً لأهداف البحث فقد تم استخدام الأساليب الاقتصادية والإحصائية الملائمة.

وكان من أهم النتائج التى توصلت إليها البحث ما يلى:

- يفوق تأثير المساحة المزروعة على الإنتاج تأثير الإنتاجية ، وبناء عليه يجب–عند الرغبة فى زيادة المعروض من القمح فى مصر– التركيز على برامج التوسع الأفقي.
- تتمثل ضوابط تسويق القمح المحلي في جمهورية مصر العربية في الضوابط الخاصة باستلام وتخزين القمح المحلي، والضوابط المنظمة لعملية تداول الأقماح المحلية داخل السوق المصري، هي ضوابط خاصة بالفرز والاستلام ، وضوابط أخرى خاصة بالجهات المسوقة.
- تزايد كل من أسعار المزرعة والجملة والتجزئة في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ١٩٩٦، بمعدل زيادة يقدر بنحو ٣٢٨,١%، ٣٨٩%، ٤٠٠,٨% على الترتيب. وبمتوسط عام لفترة البحث (١٩٩٦–٢٠١٤) يقدر بحوالي ٢٠٢، ٢٢٩، ٢٩١ جنيها للأردب للمستويات السابقة على الترتيب. كما قدرت الهوامش التسويقية كمتوسط للفترة (٢٠١٠–٢٠١٤) بحوالي ١٦٢ جنيهًا للطن على مستوى المستهلك، تمثل نحو ٣٠,٩% من سعر التجزئة، منها حوالي ١٢١,٨جنيهًا في المرحلة بين المزرعة وأسواق الجملة ، وحوالي ٤٠,٢ جنيهًا في المرحلة بين أسواق الجملة والمستهلك النهائي.
- لا يتسم سوق القمح فى جميع المراحلة التسويقية باختلاف مرونة منحنى الطلب؛ أى أن التغيرات السعرية فى طلب المستهلك تنتقل بنفس الدرجة للتأثير فى الكمية المطلوبة على مستوى طلب المزرعة أو طلب الجملة –ويؤيد ذلك انخفاض قيم المرونات المقدرة ؛ وهذا يدل على عدم وجود أي درجة من درجات الاحتكار، مما يتيح قدراً كافياً من الحوافز لتحسين الخدمات التسويقية والتوسع فى عرض القمح استجابة للطلب عليها.
- حصول كلا من تاجرى الجملة والتجزئة على نحو ٢٦,٩% من جنيه المستهلك، وهى نسبة مرتفعة، خاصة إذا ما علمنا أن هؤلاء الوسطاء لا يضيفون أية منافع شكلية أو زمنية تبرر هذا النصيب المرتفع، وإنما يقتصر دورهما فقط على إضافة المنفعة المكانية (النقل). بينما بلغ نصيب المنتج نحو ٧٣,١% وهى نسبة منخفضة لحد ما ، مما يشير إلى انخفاض الكفاءة التسويقية لنشاط إنتاج القمح فى السوق المحلى– نسبياً–، حيث قدرت الكفاءة التسويقية بنحو ٦٤%، كمتوسط للفترة (١٩٩٦–٢٠١٤).
- على الرغم من بلوغ عدد الدول التى استوردت منها مصر قمحاً –حوالى ٣٢ دولة– تمثل كل قارات العالم، إلاّ أن أغلبها (٢٧ دولة) يبلغ نصيبهم نحو ١٥,١% من جملة واردات مصر من القمح، والباقى ٨٤,٩% يأتى من روسيا الاتحادية وأمريكا وفرنسا وأوكرانيا ورومانيا، وهذا يعنى أن عنصر المخاطرة ما زال موجوداً فى سوق استيراد القمح على الرغم من تعدد الأسواق التى يتم الاستيراد منها.
- إن درجة المخاطر التى يتعرض لها محصول القمح فى أهم مناطق إنتاجه من ناحية العوامل المؤثرة على المساحة والإنتاجية منخفضة بدرجة كبيرة ، وبالتالى من المتوقع أن يكون هناك استقرار فى المعروض من هذا المحصول فى أسواق هذه المحافظات.
- إن المخاطر التى سيتعرض لها المعروض العالمي من القمح فى المستقبل لن تتمثل فى انخفاض الكمية المنتجة منه، بل من المتوقع أن تزداد المساحات المزروعة، وإنما تتمثل فى التحول من الاستخدام الأصلى لهذا المحصول كمادة غذائية إلى مادة رئيسية في إنتاج الطاقة "الايثانول" بغرض حماية البيئة.
- يتأثر الاقتصاد الزراعي المصري بارتفاع الأسعار العالمية للقمح ويرجع ذلك للحقائق التالية: (١) كبر حجم واردات مصر من القمح. (٢) بُعد الموقع الجغرافى لمصر عن الدول الرئيسية المصدرة.(٣) العجز

الدائم فى الميزان التجارى الزراعى. (٤) ارتفاع أسعار السلع البديلة فى حالة ارتفاع أسعار السلع الأصلية.

وفى ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج فإن توصياته تتمثل فى الآتى:

- إعادة النظر فى المساحات المزروعة من القمح فى أهم المحافظات المنتجة له بما يتلاءم وجدارتها الإنتاجية–مع الوضع فى الاعتبار الأربحية النسبية لهذا المحصول والمحاصيل المنافسة له–، بمعنى زيادة المساحات فى المحافظات الأعلى إنتاجية مثل المنوفية والجيزة والمنيا والغربية والبحيرة والدقهلية، وذلك بتوعية المزارعين وإرشادهم بالأصناف الجديدة عالية الإنتاجية، وذلك من خلال مديريات الزراعة ومراكز الإرشاد الزراعي بالمحافظات.
- الاعتماد في زيادة المعروض من القمح في السوق المحلي على برامج التنمية الأفقية، من خلال تخصيص مساحة معقولة لزراعتها بالقمح ضمن زراعة المليون ونصف فدان المعلن عنها من الحكومة، وذلك من قبل الجهات المختصة بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
- تعدد أسواق الاستيراد ، أي البحث عن أسواق استيرادية بديلة/أو بالإضافة إلى روسيا الاتحادية وأمريكا وفرنسا وأوكرانيا ورومانيا، لتقليل عنصر المخاطرة من الاعتماد على دول بعينها، على أن يقوم بهذا الدور مكاتب التمثيل التجاري بالخارج.

المراجع

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة أسعار المواد الغذائية، أعداد مختلفة.
٢. أحمد أحمد جويلى(دكتور)، " مبادئ التسويق الزراعي"، الجزء الأول، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ١٩٦٦، ص ٦٤.
٣. قرار وزاري مشترك (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة المالية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي) رقم (٨١) لسنة ٢٠١٥، في شأن استلام وتخزين الأقماح المحلية موسم ٢٠١٥.
٤. محمد قايد(دكتور) ، وآخرون ، " أساسيات العرض والتحليل الإحصائي باستخدام الـــSPSS"، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، كلية العلوم، قسم الإحصاء وبحوث العمليات، ١٤٢٧هـ.
٥. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.
٦. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي، أعداد مختلفة.
7. Barry R. and Ralph M., "Quantitative Analysis for Management" . 3rd Edition, Allyn Bacon Lnc. U.S.A. 1998.
8. International Grains Council, "Grain Market Report"; and Government of Argentina
9. Shephered, G.S., " Marketing Farm Products-Economic Analysis", 4th Edition, the Iowa State Iniversity press. Ames, Iowa, 1962, P. 254
10. T. Rawal " An Analysis of Factors Affecting the Adoption of Modern Varieties in Eastern Nepal" Ward Agric, Econ, and Rural Sociology Abstracts, vol., 24, No, 11,1982.
11. USDA, World Agricultural Outlook Board, World Agricultural Supply and Demand Estimates;
12. USDA, National Agricultural Statistics Service, Agricultural Prices;
13. USDA,Agricultural Marketing Service, Grain and Feed Market News; 2015 Cornell University Press, Ithaca and London, 1972.
14. www. Comtrade.un.org
15. www.fao.org
16. William G. Tomek, and Kenneth L. Robinson:" Agricultural Product Prices,"1973.

الملحق

جدول رقم ١. تطور مساحة وإنتاجية وإنتاج القمح المصري والعالمي خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٤).

البيان	مصر			العالم		
السنة	المساحة (مليون فدان)	الإنتاجية (طن/فدان)	الإنتاج (مليون طن)	المساحة (مليون هكتار)	الإنتاجية (طن/هكتار)	الإنتاج (مليون طن)
١٩٩٦	٢,٤٢	٢,٣٧	٥,٧٤	٢٢٦,٩	٢,٥٨	٥٨٥,٢
١٩٩٧	٢,٤٩	٢,٣٥	٥,٨٥	٢٢٦,٣	٢,٧١	٦١٣,٤
١٩٩٨	٢,٤٢	٢,٥٢	٦,٠٩	٢٢٠,١	٢,٧٠	٥٩٣,٥
١٩٩٩	٢,٣٨	٢,٦٧	٦,٣٥	٢١٣,٣	٢,٧٥	٥٨٧,٦
٢٠٠٠	٢,٤٦	٢,٦٧	٦,٥٦	٢١٥,٤	٢,٧٢	٥٨٥,٧
٢٠٠١	٢,٣٤	٢,٦٧	٦,٢٦	٢١٤,٦	٢,٧٥	٥٨٩,٨
٢٠٠٢	٢,٤٥	٢,٧٠	٦,٦٣	٢١٣,٨	٢,٦٩	٥٧٤,٧
٢٠٠٣	٢,٥١	٢,٧٣	٦,٨٥	٢٠٧,٧	٢,٧٠	٥٦٠,١
٢٠٠٤	٢,٦١	٢,٧٦	٧,١٨	٢١٦,٦	٢,٩٢	٦٣٢,١
٢٠٠٥	٢,٩٩	٢,٧٣	٨,١٤	٢١٩,٦	٢,٨٥	٦٢٦,٧
٢٠٠٦	٣,٠٦	٢,٧٠	٨,٢٨	٢١١,٢	٢,٨٥	٦٠٢,٣
٢٠٠٧	٢,٧٢	٢,٧٢	٧,٣٨	٢١٦,٧	٢,٨٣	٦١٢,٩
٢٠٠٨	٢,٩٢	٢,٧٣	٧,٩٨	٢٢٢,٣	٣,٠٧	٦٨٣,٢
٢٠٠٩	٣,١٥	٢,٧١	٨,٥٢	٢٢٤,٦	٣,٠٦	٦٨٦,٧
٢٠١٠	٣,٠٠	٢,٣٩	٧,١٧	٢١٧,١	٢,٩٩	٦٤٩,٣
٢٠١١	٣,٠٥	٢,٧٥	٨,٣٧	٢٢٠,٣	٣,١٧	٦٩٩,٤
٢٠١٢	٣,١٦	٢,٧٨	٨,٨٠	٢١٧,٦	٣,٠٩	٦٧١,٥
٢٠١٣	٣,٣٨	٢,٨٠	٩,٤٦	٢١٩,٠	٣,٢٧	٧١٥,٩
٢٠١٤	٣,٣٩	٢,٧٣	٩,٢٨	–	–	–

المصدر: - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعى، أعداد متفرقة.
- موقع منظمة الأغذية والزراعة على شبكة الإنترنت: www.fao.org

جدول ٢: متوسط أسعار المزرعة والجملة والتجزئة لمحصول القمح خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠١٤).

البيان	متوسط السعر (جنيه/أردب)			الهامش المطلق (جنيه/أردب)		الهامش النسبى (%)		النصيب فى جنيه المستهلك (%)		
السنة	المنتج	الجملة	التجزئة	جملة-منتج	تجزئة-جملة	جملة-منتج	تجزئة-جملة	المنتج	تاجر الجملة	تاجر التجزئة
١٩٩٦	٩٦	١٠٠	١٢٢	٤	٢٢	٣,٩	١٨,٠	٧٨,٧	٣,٢	١٨,٠
١٩٩٧	١٠٠	١٠٢	١٣١	٢	٣١	١,٩	٢٢,١	٧٦,٤	١,٥	٢٢,١
١٩٩٨	١٠٢	١٠٧	١٣٦	٥	٣٤	٤,٧	٢١,٣	٧٥,٠	٣,٧	٢١,٣
١٩٩٩	١٠٣	١٠٨	١٤١	٥	٣٨	٤,٣	٢٣,٤	٧٣,٣	٣,٣	٢٣,٤
٢٠٠٠	١٠٤	١٠٩	١٦٠	٥	٥٦	٤,٦	٣١,٨	٦٥,١	٣,١	٣١,٨
٢٠٠١	١٠٥	١١٠	١٥٥	٥	٥٠	٤,٥	٢٩,٢	٦٧,٦	٣,٢	٢٩,٢
٢٠٠٢	١٠٨	١٢٠	١٥٩	١٢	٥٢	١٠,٢	٢٤,٧	٦٧,٦	٧,٧	٢٤,٧
٢٠٠٣	١١٤	١٤٨	١٦٩	٣٤	٥٥	٢٣,٠	١٢,٤	٦٧,٥	٢٠,١	١٢,٤
٢٠٠٤	١٥٠	١٨٤	٢٢٤	٣٤	٧٤	١٨,٦	١٧,٧	٦٧,٠	١٥,٣	١٧,٧
٢٠٠٥	١٦٨	١٩٠	٢١٢	٢٢	٤٤	١١,٦	١٠,٥	٧٩,١	١٠,٤	١٠,٥
٢٠٠٦	١٦٩	١٩٤	٢١٩	٢٥	٥٠	١٢,٨	١١,٥	٧٧,٢	١١,٣	١١,٥
٢٠٠٧	١٧٣	٢١٣	٢٦٢	٤٠	٨٩	١٨,٧	١٨,٨	٦٦,١	١٥,٢	١٨,٨
٢٠٠٨	٢٨٣	٣٧٧	٤٤٧	٩٤	١٦٤	٢٤,٩	١٥,٦	٦٣,٤	٢١,٠	١٥,٦
٢٠٠٩	٢٤٢	٢٦٨	٣٧٢	٢٦	١٣٠	٩,٦	٢٨,٠	٦٥,١	٦,٩	٢٨,٠
٢٠١٠	٢٧٢	٢٩٢	٤٢٠	٢٠	١٤٨	٦,٩	٣٠,٥	٦٤,٨	٤,٨	٣٠,٥
٢٠١١	٣٦٦	٣٨٠	٥٠٥	١٤	١٣٩	٣,٨	٢٤,٨	٧٢,٤	٢,٩	٢٤,٨
٢٠١٢	٣٧٨	٤٠٩	٥١٩	٣١	١٤١	٧,٦	٢١,٢	٧٢,٨	٦,٠	٢١,٢
٢٠١٣	٣٨٧	٤٤٥	٥٦٩	٥٨	١٨٢	١٣,٠	٢١,٨	٦٨,٠	١٠,٢	٢١,٨
٢٠١٤	٤١١	٤٨٩	٦١١	٧٨	٢٠٠	١٦,٠	٢٠,٠	٦٧,٣	١٢,٨	٢٠,٠
المتوسط	٢٠٢	٢٢٩	٢٩١	*٢٧	*١٠,٦	**٩٠	**٢١,٢	**٧٠,١	**٦,٦	**٢٠,٣

* المتوسط الحسابى ** المتوسط الهندسى

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة أسعار المنتجات الغذائية، أعداد متتالية.
٢. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متتالية.

جدول رقم (٣): متوسط الأسعار العالمية الشهرية للقمح فوب (بالدولار للطن) خلال الفترة ٢٠٠٠– ٢٠١٤

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط
٢٠٠٠	١٣٧	١٣٤	١٣٢	١٣١	١٣٥	١٢٥	١٢٠	١١٨	١٢٤	١٣٣	١٣١	١٣٣	١٢٩,٤
٢٠٠١	١٣٢	١٣٠	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٠	١٢٩	١٢٩	١٣٣	١٣٢	١٣٠	١٣٠٥
٢٠٠٢	١٥٧	١٦٠	١٥٤	١٥٠	١٥٧	١٥٠	١٥٥	١٦٧	١٩٥	١٩٥	١٨١	١٦٥	١٦٤,٧
٢٠٠٣	١٧١	١٦٩	١٧٣	١٧٦	١٧٣	١٤٨	١٤٥	١٥٨	١٥٤	١٥٧	١٦٦	١٧١	١٦٣,٣
٢٠٠٤	١٦٠	١٥٦	١٥٩	١٥٥	١٥٢	١٦٤	١٥٦	١٤٧	١٥٩	١٥٨	١٦٢	١٥٧	١٥٧,٢
٢٠٠٥	١٦٩	١٧٧	١٧٢	١٧٦	١٨٩	١٥٤	١٥٥	١٥٥	١٦٢	١٦٦	١٦٥	١٦٥	١٦٧,٠
٢٠٠٦	٢٠٣	٢٠٥	٢٠٤	٢١١	٢١٠	١٩٢	١٩٦	١٨٧	١٩٤	٢١٣	٢١٢	٢١٢	٢٠٣,٤
٢٠٠٧	٣٨٢	٤٠٧	٤٥١	٣٩٧	٣٥٣	٢٣٢	٢٤٨	٢٦٩	٣٢٥	٣٢٦	٣٧٠	٣٣٥,٩	
٢٠٠٨	٢٤٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣١	٢٤٩	٣٤٥	٣٢٥	٣٢١	٢٨٩	٢٤٠	٢٣١	٢٢٢	٢٥٦,٥
٢٠٠٩	٢١٩	٢١٢	٢٠٦	٢٠٥	٢٠٢	٢٥٤	٢٣٠	٢١٤	٢٠١	٢٠٩	٢٢٥	٢٢٣	٢١٦,٧
٢٠١٠	٣٣٧	٣٥٩	٣٣٣	٣٤٨	٣٥٢	١٩٦	٢٢٣	٢٧٠	٢٩٣	٢٩٣	٢٩٧	٣٢٤	٣٠٢,١
٢٠١١	٢٨٠	٢٨٦	٢٨٤	٢٥٩	٢٥٩	٣٣٩	٣١٢	٣١٨	٣٠٨	٢٩٠	٢٨٣	٢٧٢	٢٩٥,٤
٢٠١٢	٣٣٣	٣٢١	٣١٧	٣١٤	٣١٧	٢٧٠	٣٣٠	٣٤٣	٣٤٥	٣٤٦	٣٤٧	٣٤١	٣٣٠,٥
٢٠١٣	٢٧٦	٢٨٧	٣١١	٣١٤	٣٢١	٣٠٩	٣٠٢	٢٩٩	٢٩٦	٣٠٧	٢٩٩	٢٩٣	٣٠٣,٦
٢٠١٤	٢٥٦	٢٤٠	٢٣٧	٢٢٩	٢٢٤	٣٠١	٢٧٩	٢٦٩	٢٥٧	٢٦١	٢٦٥	٢٦٥	٢٥٧,٠
المتوسط	٢٣٠	٢٣٦	٢٣٣	٢٢٨	٢٢٨	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٤	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٨	٢٣٠	٢٢٧,٥

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

1.USDA, World Agricultural Outlook Board, World Agricultural Supply and Demand Estimates;
2. USDA, National Agricultural Statistics Service, Agricultural Prices;
3. USDA, Agricultural Marketing Service, Grain and Feed Market News;
4. International Grains Council, Grain Market Report; and Government of Argentina

Economic Analysis for the Performance of the Egyptian Wheat Market

Dr. Salah Mahmoud Abd El-Mohsin
Researcher - Agricultural Economics Research Institute

Summary

The research problem may be formoulated in the shortage of domestic market capacity in wheat supply to meet the growing demand for it, and in turn, the gap created between production and consumption, which leads to the increased reliance on overseas market to meet the needs for wheat, and in turn thus to import conditions dictated by exporting markets. Finally such situation will increase the burden on the state budget, moreover, such situation will increase the degree of risk related to these markets.

The research aims mainly at the economic analysis of Egyptian wheat market, through studying the factors related to the performance of marketing system for wheat in Egypt. In order to achieve these objectives , the research used appropriate economic and statistical methods.

The most important findings of the research are as follows:

- An increase in both farm and wholesale and retail prices in 2014 compared with that in 1996, the rate of increase was estimated at 328.1% 0.389%, 400.8%, respectively, with an average of the period (1996-2014) at LE 202, 229, 291 per ardebs for the previous levels respectively. Average quantity marketed was estimated by about 162 LE/ton for the period (2010-2014) at the consumer level, representing about 30.9% of the retail price, of which about 121.LE in phase between the farm and wholesale markets, and about LE 40.2 between wholesale and final consumer markets.
- Wheat market does not depend on the elasticity of demand curve at all marketing stages; that price changes in consumer demand moves to the same degree of influence in the required quantity at the level of the farm demand or Wholesale demand . This is supported by the reduced estimated elasticities values; this shows

that there is no degree of monopoly, this allowing a sufficient degree of incentives to improve marketing services and expansion in wheat supply as a response to the demand for it.

- Both of the wholesalers and retailers got about 26.9% of the Consumer pound, which is high, especially if we know that these intermediaries do not add any formal or timing benefits to justify such a high share, but their role is limited only to add spatial utility (transport). While the product's share estimated at 70.1% which is relatively low, this indicates a decrease in the marketing efficiency of the activity of wheat production in the domestic market, the marketing efficiency was estimated by about 64%, as an average for the period (1996-2014).
- Although wheat import to Egypt countries amounted to about 32 countries, , but most of them (27 countries) represent about 15.1% of the total Egypt's imports of wheat, and the remaining 84.9% cames from Russia, America , France, Ukraine and Romania, this means that the element of risk is still present in the wheat import market in spite of the multiplicity of markets that are importing them.
- The farm price and the retail price and the cost of production of ardab represented about 99.3% of the changes in the marketing efficiency of wheat crop during the research period (1996-2014), and there is a positive correlation between each of the marketing efficiency as the dependent variable, and the farm price and production costs (in pounds ardebs) as independent variables, while there is an inverse relationship between each of the marketing efficiency as the dependent variable, and the retail price (in pounds ardebs) as an independent variable.
- The degree of risk faced wheat crop in major production areas, in terms of the factors affecting the size and productivity, is significantly low and, therefore, it is expected that there will be stability in the supply of this crop in these provinces markets.
- Risks, which may face wheat crop in the future will not be represented in low quantity produced, and is expected to increase cultivated areas, but it is in the transition from the original use of the crop as food to the transfer it as a source of energy to produce "ethanol" for the purpose of protecting environment.

The study reveals that Egyptian agricultural economy is affected by high world prices for wheat due to the following reasons: (1) the magnitude of Egypt's imports of wheat, (2) The geographical location of Egypt is far from the major exporting countries, (3) permanent deficit in the trade balance of agriculture. (4) The high prices of alternative commodities.

In light of what research results, the paper recommende the following:

- Reconsider the cultivated wheat areas in the main producing governorates according to productivity ,and taking into account the relative profitability of this crop and other competed crops, that means increasing the areas in the high governorates productivity, such as Menoufia, Giza, Minya, Gharbia, Beheira and Dakahlia, with advising farmers to cultivate the high productive new varieties, making use of agricultural extension centers in the governorates.
- Depending in increasing the supply of wheat in the domestic market on the horizontal development programs, through the allocation of a reasonable space to plant wheat cultivation within one and a half acres, which advertised by the government, and also by the responsible authorities in the Ministry of Agriculture and land reclamation.
- Endover to import wheat from various wheat importing countries in addition to Russia Federation, USA , France, Ukraine and Romania in orser to reduce the risk factors of dependency on certain countries.